الالف المألوف فلم يرض باصرافا الاسم منهما وهي اى هل
تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف
فلا تصح هل تضرب زيدا وهو اخوك في ان يكون الضرب
واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار الفعل
الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان هل
تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل
الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في ان
يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع
جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على ان المراد انكار
الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية
او لا كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقولك اتؤذي اباك وانت الامير ولا يصح وقوع هل
في هكذا المواقع ومن العجائب انه وقع لبعضهم في شرح
هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل
المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمري
ان هذه فرية كافرها مريد اذ لم ينقل عن احد من النحاة
امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي
الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين
وانما نؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين و...

هذا الموضع

العائد

ما غسل عني السيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا
وامثال هذا اكثر من ان تحصى واعجب من هذا
ما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية
عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب
الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز يأتيني زيد سيركب
او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في
الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل
هل يضرب وسيضرب ولن يضرب بالحال واورد هذا
المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا
المثال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال ولاختصاصها بالتصديق اى لكون هل
مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كما ذكرنا فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة
وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر كون اى بالشيء
الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من
مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل العوارض
له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد
اختصاصها بالفعل فظاهر واما اقتضاء لكونها لطلب
التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت